رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مع رئيس مجلس الأمة في كوريا الجنوبية تشانغ سيه كيون

الرئيس الغانم أثناء استقباله رئيس مجلس الأمة في كوريا الجنوبية تشانغ سيه كيون ويبدو عيسى الكندري وعلي الدقباسي وسعد الخنفور وعلام الكندري

الغانم يعقد مباحثات رسمية مع نظيره الكوري الجنوبي

عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه امس مباحثات رسمية مع رئيس مجلس الأمة في كوريا الجنوبية تشانغ سيه كيون والوفد المرافق له بمناسبة زيارته للبلاد.

وتطرقت المباحثات إلى العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وسبل تعزيز وتطوير التعاون بين الكويت وكوريا الجنوبية في شتى المجالات لاسيما في المجال البرلماني.

كما بحث الجانبان عددا من الموضوعات والقضايا ذات الاهتمام المشترك وآخر التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية وآلية تنسيق المواقف بين البرلمانين في المحافل البرلمانية القارية والدولية.

وحضر المباحثات نائب رئيس مجلس الامة عيسى الكندري ورئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب علي الدقباسي والنواب سعد الخنفور وسعود الشويعر وصفاء الهاشم وسفيرنا لدى كوريا بدر العوضي وامين عام مجلس الامة علام الكندري.

وعقب المباحثات أقام الرئيس الغانم مأدبة غداء على شرف الضيف الزائر والوفد المرافق له في مبنى صباح الأحمد للأعضاء حضرها عدد من النواب.

يذكر ان رئيس مجلس الأمة الكوري تشانغ سيه كيون والوفد المرافق له وصل إلى البلاد مساء أمس الاول الاربعاء في زيارة رسمية تستمر يومين.

وكان رئيس مجلس الأمة في جمهورية كوريا تشانغ سيه كيون والوفد المرافق له وصل إلى البلاد في زيارة رسمية تستمر يومين.

وكان في استقبال تشانغ سيه كيون على أرض المطار رئيس بعثة الشرف المرافقة رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب علي الدقباسي وسفير الكويت لدى كوريا بدر العوضي وسفير كوريا لدى الكويت يونتشول يو والأمين العام المساعد لقطاع الإعلام والعلاقات العامة عبدالحكيم السبتي.

رئيس لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية النائب علي الدقباسي خلال استقباله تشانغ سيه كيون

«الحسابات»: تسوية 29 ملاحظة مسجلة في ميزانية «السكنية»

عدنان عبدالصمد

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان سيد عبد الصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية المؤسسة العامة للرعاية السكنية للسنة المالية 2018/2017 والحساب الختامي للسنة المالية 2016/2015 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بحضور وزير الدولة للإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات وتبين لها ما يلي:

أولا: تنفيذ المؤسسة الالتزام الحكومي بتوزيع 12 ألف وحدة سكنية سنويا

تبين للجنة أن المؤسسة مازالت مستمرة في الالتزام بالتعهد الحكومي بشأن توزيع 12 ألف وحدة سكنية سنويا، وأن كان هذا التوزيع على المخطط إلا أن المؤسسة أفادت بأن عقود البنية التحتية والخدمات تمت ترسية وتوقيع بعضها والبعض الآخر في طور الطرح والترسية ولا يوجد أي تأخيرات بالنسبة للتوزيعات السابقة على المخطط حيث تم التسلم الفعلي للوحدات السكنية حسب البرنامج الزمني المحدد.

كما شرح الوزير خطة المؤسسة بالنسبة لتنفيذ المدن الاسكانية ومنها مدينة جنوب المطلاع وآخر التطورات التي وصلت إليها المؤسسة بناء على الزيارة الأخيرة لكوريا الجنوبية، كما أكد على ضرورة تطوير عمل المؤسسة بانتهاجها أفضل الممارسات في تقديم الرعاية السكنية، منها تفعيل دور المطور العقاري في تنفيذ مشاريع المدن الإسكانية مما يقدم خيارات أكثر للمواطنين بجودة وكفاءة عالية بالتنفيذ، وحاليا المؤسسة بدأت دراسة دخول المطور العقاري في تنفيذه للمشاريع السكنية لتحديد الجدوى من ذلك سواء للمواطنين أو للدولة.

ثانيا: جدية المؤسسة في تسوية الملاحظات المسجلة من قبل ديوان المحاسبة وفاعلية مكتب التدقيق الداخلي.

حسب تقرير التسوية الوارد من ديوان المحاسبة تبين للجنة أن المؤسسة قامت بتسوية 29 ملاحظة ما بين تسوية جزئية وتسوية كلية، الا انه مازالت 47 ملاحظة لم تتم تسويتها من اصل 76 ملاحظة، إلا ان المؤسسة أكدت للجنة أنه سيتم تلافي أغلب الملاحظات بإصدار اللوائح التنظيمية الجديدة بناء على الاختصاصات التي منحت لها بالتعديلات الأخيرة على قانون انشائها مما منحها استغلالية تتمكن من خلالها تسوية تلك الملاحظات.

اما ما يخص وحدة التدقيق الداخلي ورغم وجودها في الهيكل وتبعيتها إلا أن الديوان إشرافية صنفها «بغير فعالة» حيث لم يرصد الديوان قيام الإدارة بدور المطلوب منها وفق المهام المنوطة بها، فأكد وزير الإسكان أنه تم تعيين مدير جديد للإدارة وتدعيمها بـ 6 مهندسين مع تذليل كل المعوقات امام إدارة التدقيق لتقوم بالدور المطلوب منها على أكمل وجه، وخلال الفترة القادمة ستلمس الجهات الرقابية مدى تطور أدائها.

رابعا: آلية اختيار المكاتب الاستشارية وجودة اعمالها

تبين للجنة من ملاحظات ديوان المحاسبة وجود خلل وقصور واضح في ضوابط وأسس تأهيل المكاتب الاستشارية والشركات باختلافها، وعدم وضع ضوابط دقيقة لتقييم الشركات المؤهلة قبل اختيارها للتأكد من مقدرتها على تنفيذ الاعمال وفق البرنامج الزمني، كما لم يتبين لدى الديوان أي إجراءات فعلية متخذه بخصوص المكاتب المتقاعسة من قبل لجنة التعاقد المباشر.

كما شددت اللجنة على ضرورة دعم الكوادر الوطنية في إدارة التصميم والتخطيط لما لهم من دور فعال في كشف القصور في أعمال المكاتب الاستشارية مما يفعل الرقابة على الاعمال المقدمة للمؤسسة ولكي لا تتكرر الأخطاء التي حصلت في الماضي من قبل تلك المكاتب، بالإضافة إلى أنه يجب على المؤسسة التقليل من الاعتماد على المكاتب الاستشارية في الاعمال التي تخص مشاريعها الانشائية وتطوير كوادر المؤسسة للقيام بتلك الاعمال كون المؤسسة تملك كوادر وطنية قادرة على القيام بتلك الاعمال.

خامسا: جهاز الاشراف والرقابة على تنفيذ المشاريع

من خلال ملاحظات ديوان المحاسبة تبين للجنة قصور جهاز الإشراف والرقابة على تنفيذ المشاريع في قيامه بالدور المطلوب منه بشأن التخطيط والإعداد والإشراف والرقابة على الاعمال المتعلقة بالمشاريع الإسكانية مما أدى إلى ظهور العديد من مواطن الخلل في تنفيذ المشاريع الإسكانية وكذلك أدى إلى العديد من الملاحظات والشكاوى من قبل المواطنين لتسلمهم بيوتا تشوبها العديد من الملاحظات مما يؤكد ضعف الرقابة والإشراف المؤسسة على مشاريعها.

كما أكد الوزير أنه لا تهاون مع المقاولين الذين يثبت تقصيرهم في أداء أعمالهم حسب المواصفات الفنية والمهنية التي تم التعاقد عليها، حيث ان جميع الملاحظات التي رصدت على المقاولين تم إجبارهم على إصلاحها أو تقوم المؤسسة بإصلاحها وخصمها من مستحقات المقاول، وكذلك حرمانهم من الدخول في مشاريع المؤسسة لمدد تصل إلى ثلاث سنوات، وكذلك تمت إحالة بعض المخالفات إلى النيابة لورود شق جنائي بها. وأكدت اللجنة انه يجب ان تتخذ اجراءات صارمة من قبل المؤسسة لما لهذا الموضوع من اهمية كبيرة حيث انه يتعلق بسلامة المواطنين.

خلل وقصور واضحان في ضوابط وأسس تأهيل المكاتب الاستشارية والشركات باختلافها

ضرورة دعم الكوادر الوطنية في إدارة التصميم والتخطيط لما لهم من دور فعال في كشف القصور في أعمال المكاتب الاستشارية

وليد الطبطبائي: استحداث مراكز متكاملة للكشف المبكر عن مرض السرطان

قدم النائب د. وليد الطبطبائي اقتراحا برغبة جاء فيه:

الاهتمام بصحة المواطن هو ما يميز الدول المتحضرة عن غيرها، فالدول المتخلفة هي التي لا يجد مواطنوها العلاج الجيد والمستشفيات المتطورة، ويعتبر مرض السرطان من أخطر الأمراض التي يواجه الإنسان، ومع زيادة أعداد المصابين بهذا المرض في الآونة الأخيرة بات يثير القلق وأصبح يستدعي تضافر جهود الجميع للحد من انتشاره بهذا الشكل الخطير، ويعتبر الكشف المبكر من أهم العوامل التي تضاعف من فرص الشفاء من بعض أنواعه، فالعلاج في المراحل الأولى يقلل من معاناة المريض ومن التحديات النفسية والاجتماعية التي يواجهها، ويتطلب مدة علاجية أقل ولا يتطلب البقاء بالمستشفى لمدد طويلة ويقلل كذلك من كلفة العلاج على الدولة.

لذلك فإن العديد من الدول المتقدمة تولي برامج الكشف المبكر عن مرض السرطان اهتماما كبيرا وترصد له الميزانيات وتوفر له المرافق لقناعتها بأن الكشف المبكر عن مرض السرطان من الأسلحة الفعالة في مقاومة هذا المرض، فالعديد من الدول المتقدمة قامت بإنشاء مراكز متكاملة للكشف المبكر عن السرطان مجهزة بالمعدات الطبية اللازمة ومنتشرة بين التجمعات السكانية، بحيث يسهل الوصول إليها ومراجعتها لإجراء الفحوصات الدورية المطلوبة، كما أن وجود هذه المراكز في المجمعات الطبية المنتشرة بالمناطق وليس المستشفيات يساعد المراجعين على التغلب على الحاجز النفسي المرتبط بمثل هذه الفحوصات، ما يرفع من فرص الاستفادة من هذه المراكز، ويمكن كذلك توظيف هذه المراكز لنشر الوعي بخصوص هذا المرض ووسائل الوقاية منه، وحسب المعلومات المتوافرة لدينا فإن الدولة لديها دراسات بخصوص دعم برامج الكشف المبكر عن مرض السرطان ولكن لم نشاهد أي خطوات تنفيذية لاستحداث مراكز متكاملة للكشف المبكر عنه.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

«استحداث مراكز متكاملة للكشف المبكر عن مرض السرطان في المجمعات الطبية المنتشرة في مناطق الكويت، بحيث لا يقل عدد المراكز عن مركز واحد لكل محافظة كمرحلة أولى مع تزويد هذه المراكز بالطواقم الطبية المتخصصة، وتجهيزها بالمعدات الطبية اللازمة لتمكينها من تأدية مهمتها بفاعلية، وأن تزاول عملها خلال فترتين صباحية ومسائية، بالإضافة إلى توظيفها كمراكز لنشر الوعي بخصوص مرض السرطان والوقاية منه».

د. وليد الطبطبائي

«ذوي الاحتياجات الخاصة» تستدعي «التأمينات» لبحث اقتراحات زيادات المعاقين

صفاء الهاشم ومرزوق الخليفة واسامة الشاهين اثناء اجتماع اللجنة

قرّرت لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة خلال اجتماعها امس دعوة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لمناقشتها في بعض المقترحات المتعلقة بزيادة مخصصات المعاقين، طبقا لرغبة مدير الهيئة العامة لذوي الإعاقة د.شفيقة العوضي.

وأكدت عضو اللجنة النائب صفاء الهاشم رفضها كثرة المطالبات المالية لمن يرعى معاقا لان هذه الرعاية يفترض أن تكون بدافع المحبة، مرجحة ان تتسبب زيادت المخصصات في ازمات داخل الاسر فضلا عن ان وجهة نظر الحكومة في هذا الصدد ستكون رافضة لاي زيادات مالية.

وذكرت الهاشم انه تم الاجتماع ايضا مع الجمعية الكويتية لمتابعة قضايا المعاقين بحضور نماذج فريدة تروي مشاكل ذوي الاحتياجات الخاصة ومعاناتهم اليومية.

وبينت انها اكتشفت عدم وجود مدارس متخصصة للتوحد، وان المركز الموجود لا يقوم بدوره حيث يقوم بتعيين خريجي التاريخ في حين يفترض تعيين اشخاص متخصصين للتعامل مع مرضي التوحد.

واشارت الى ان نادي المعاقين لا يقبل مرضى التوحد بسبب تقليل درجاتهم في الاولمبياد، مؤكدة انه سيكون لها موقف بالنسبة لقضية مرضى التوحد.

وبينت الهاشم ان مركز الشيخ سالم العلي لزراعة القوقعة في مستشفى الصباح غير متخصص وبالتالي لا توجد اعادة تأهيل للاطفال المرضى، وسيكون لها وقفة في هذا الصدد، إذ ان هذا المركز غير مؤهل للتحصيل اللغوي، كما ان تكلفة الاجهزة من 200 الى 300 دينار، ما يدفع بعض اهل المرضى للذهاب الى المملكة العربية السعودية «يتيتون الجهاز» بعد زراعة القوقعة ويعودون الى الكويت.

واستغربت الهاشم التعديل الحسي وتعديل النطق المعمول به، وتساءلت: هل يعقل ان تكون الحصة نصف ساعة بمبلغ 45 دينارا؟!

الصالح: ما الإجراءات التي اتخذت لمواجهة الارتفاع الهائل في أسعار الخدم؟

خليل الصالح

هل هناك دراسة عن أسباب ارتفاع أسعار طلبات العمالة المنزلية؟ وما الحلول لتلك المشكلة؟

وجه النائب خليل الصالح سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح جاء فيه:

إن غياب الجدية الحكومية في معالجة أزمة العمالة المنزلية أدى إلى تضخم القضية وارتفاع هائل في الأسعار أدى إلى زيادة الأعباء المعيشية على المواطنين. ورغم ارتباط قضية الخدم بشكل مباشر بالواقع المعيشي للمواطن، وتأثيرها على استنزاف مداخيل الأسر، إلا أن العجز الحكومي أصبح سيد الموقف في التعامل مع الأزمة، وما زال قانون العمالة المنزلية الذي أقره مجلس الأمة بلا تفعيل.

ويجب أن تتحرك الوزارات المعنية لإيجاد بدائل متعددة للدول المصدرة للعمالة وإنهاء توقف بعض الدول عن إرسال العمالة إلى الكويت.

ولما كان استمرار الركود الحكومي في هذا الملف سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل أكبر بما يحتم تصحيح الوضع من خلال إجراءات عاجلة وحاسمة في ذات الوقت وتوسيع دائرة التواصل مع الدول المصدرة للعمالة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالتالي:

1 ـ ما الإجراءات التي اتخذت لمواجهة الارتفاع الهائل في أسعار الخدم؟ وهل يجري التنسيق بين الوزارة والوزارات المعنية لتطويق الأزمة؟

2 ـ هل تم وضع ضوابط لأسعار طلبات العمالة المنزلية التي يضعها مكاتب العمالة في البلاد؟

3 ـ هل هناك دراسة عن أسباب ارتفاع اسعار طلبات العمالة المنزلية؟ وما الاقتراحات والحلول لحل تلك المشكلة، يرجى تزويدي بنسخة من تلك الدراسات وما تم بشأنها ان وجدت؟

4 ـ هل قامت الوزارة بالتنسيق بإجراءات أو دراسة فتح باب استقدام عمالة منزلية من بلدان جديدة وإيجاد أسواق بديلة؟ يرجى إفادتي بتلك الإجراءات والدراسات ان وجدت؟

كما وجه الصالح السؤال بنصه إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية انس الصالح جاء فيه:

إن غياب الجدية الحكومية في معالجة أزمة العمالة المنزلية أدى إلى تضخم القضية وارتفاع هائل في الأسعار أدى إلى زيادة الأعباء المعيشية على المواطنين. ورغم ارتباط قضية الخدم بشكل مباشر بالواقع المعيشي للمواطن، وتأثيرها على استنزاف مداخيل الأسر إلا أن العجز الحكومي أصبح سيد الموقف في التعامل مع الأزمة، ومازال قانون العمالة المنزلية الذي أقره مجلس الأمة بلا تفعيل.

ويجب أن تتحرك الوزارات المعنية لإيجاد بدائل متعددة للدول المصدرة للعمالة وإنهاء توقف بعض الدول عن إرسال العمالة إلى الكويت. ولما كان استمرار الركود الحكومي في هذا الملف سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل أكبر بما يحتم تصحيح الوضع من خلال إجراءات عاجلة وحاسمة في ذات الوقت وتوسيع دائرة التواصل مع الدول المصدرة للعمالة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالتالي:

1 ـ ما أسباب تأخر تفعيل قانون العمالة المنزلية رقم 69 لسنة 2015 حتى الآن؟ ومن المسؤول؟ وهل هناك معوقات تشريعية أو غير ذلك تواجه تنفيذه؟ وما الإجراءات التي اتخذت لحل تلك المعوقات ان وجدت؟

2 ـ هل بدأت إجراءات تأسيس الشركة الخاصة باستقدام العمالة المنزلية حسب القانون؟ ومتى ترى النور وتبدأ في أداء مهمتها؟